

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

-
- وصححه في القاعدة الثانية بعد المائة .
- قال في الفروع وهو ظاهر كلام جماعة .
- قال في الجامع الكبير إن زال عقله بالبنج نظرت فإن تداوى به فهو معذور ويكون الحكم فيه كالمجنون .
- وإن تناول ما يزيل عقله لغير حاجة كان حكمه كالسكران والتداوي حاجة انتهى .
- قلت ظاهر كلام المصنف أنه إذا تناوله لحاجة أنه لا يقع .
- وصرح به المصنف في المغني وغيره .
- واعلم أن الصحيح من المذهب أن تناول البنج ونحوه لغير حاجة إذا زال العقل به كالمجنون لا يقع طلاق من تناوله نص عليه لأنه لا لذة فيه .
- وفرق الإمام أحمد رحمه الله بينه وبين السكران فألحقه بالمجنون .
- وقدمه في النظم والفروع وهو ظاهر ما قدمه في المحرر ومال إليه .
- قال في المنور لا يقع من زائل العقل إلا بمسكر محرم .
- وهو الظاهر من كلام الخرقى فإنه قال وطلاق الزائل العقل بلا سكر لا يقع .
- قال الزركشي قد يدخل ذلك في كلام الخرقى .
- وقال في الرعايتين والحاوي الصغير وإن أثم بسكر ونحوه فروايتان ثم ذكر حكم البنج ونحوه \$ فائدتان .
- إحدهما قال الزركشي ومما يلحق بالبنج الحشيشة الخبيثة .
- وأبو العباس يرى أن حكمها حكم الشراب المسكر حتى في إيجاب الحد .
- وهو الصحيح إن أسكرت أو كثيرتها وإلا حرمت وعزر فقط فيها في الأظهر ولو طهرت